مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول ، ص147–ص189 ، 2003

حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ

(لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِه، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي) دراسة في اختلاف ألفاظ روايات الحديث والترجيح بينها

د. طالب حماد أبو شعـر

بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية

غــــزة ــ فلســطين

ملخص

تناول هذا البحث روايات حديث أبي هريرة مرفوعاً: **(لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِه...)** مُبيّناً أوجه الاختلاف بينها؛ وهي: الخلق والكتابة أيهما أسبق، والكتابة من الله تبارك وتعالى على النفس أم للنفس، والكتاب فوق العرش أم تحته. تتبع الباحث الاختلاف بين روايات الحديث في هذه الموضوعات في جميع طرق الحديث والتي بلغت سبعةً وأربعين طريقاً عن المصنفين، وستة طرق عن أبي هريرة، ورجَّح الباحث بينها باعتبار الأكثر والأوثق من الرواة، وبيَّن خطأ مَنْ روى أن الكتابة أسبق من الخلق، وأن الكتابة للنفس، وأن الكتاب تحت العرش.

المُقَدِّمَة

إِنَّ الْحَمْدَ للَّه نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ:

فقد وقفتُ ــ أثناء تدريسي للحديث الشريف ــ على اختلاف بين روايات حديث أبي هريرة مرفوعاً: **(لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِه، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي)** مما أثار اهتمامي ودفعني لدراسة الحديث من جميع طرقه التي وقفت عليها.

ومما زاد في أهمية الأمر عندي رواية البخاري الحديث من طريق نازلة خالف فيها باقي طرق الحديث عنده وعند غيره من المصنفين.

مشكلة البحث

بعد أن قمت بجمع وتتبع روايات الحديث في كتب السنة، وقع لي الاختلاف بينها في ثلاثة مواضع من متن الحديث؛ هي:

الأول: الكتابة قبل خلق الخلق أو بعده؟

الثاني: كتابة الله سبحانه وتعالى على نفسه أو لنفسه؟

الثالث: الكتاب فوق العرش أو تحت العرش؟

فقد ورد الحديث في كل موضع من هذه المواضع على الوجهين.

هدف البحث:

يهدف الباحث من هذا البحث إلى الأمور التالية:

1 ـ معرفة أوجه الاختلاف بين روايات الحديث، مع بيان لفظ الحديث في كافة الطرق، والترجيح بينها على طريقة المحدثين، للوصول إلى أقرب الألفاظ إلى حديث النبيﷺ.

2 ـ التأكيد على أهمية **منهج الدراسة المقارنة للمتن** في جمع روايات الحديث للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وكيفية تصرف الرواة في اللفظ في كل طبقة من طبقاتهم.[1]

3 ـ تطبيق **منهج المحدثين في الترجيح باعتبار حال الراوي** بعد تعذر الجمع، وذلك ابتغاء معرفة الأهمية الكبيرة لهذا المنهج في حل أوجه التعارض بين الروايات أو الأحاديث.

3 ـ معرفة درجة رواية شَرِيك بن عبد الله النَّخَعي وغيره ممن خالف مقابل رواية الباقين.

4 ـ الوقوف على الحكمة من إخراج البخاري للرواية المخالفة، ومقارنتها برواياته الأخرى.

المنهج المتبع في الدراسة:

1 ــ تخريج الحديث من كتب السُّنَّة، والعزو إليها ببيان الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وُجِد.

2 ــ المقارنة بين روايات الحديث مبيناً أوجه الاختلاف بينها دون الاعتناء بأوجه الاتفاق.

3 ــ الترجيح بين الروايات في أوجه الاختلاف المذكورة، بالنظر في حال الرواة من جهة الحفظ والضبط، والصُّحبة للشيخ، والمتابعات.

ملاحظة: إن هذا البحث شأنه شأن كتب العلل يتناول بالدراسة روايات الحديث المختلفة من جهة الإسناد والمتن للترجيح بينها، وليس من شأنه شرح الحديث وبيان فوائده وأحكامه.

خطة البحث

المبحث الأول: تمهيد ويشتمل على المطالب التالية:

المطلب الأول: حكم الرواية بالمعنى.

المطلب الثاني: حكم اختصار متن الحديث.

المطلب الثالث: منهج العلماء في دفع وهم التعارض في مختلف الحديث.

المطلب الرابع: تتبع العلماء ألفاظ الحديث عند الرواة والوقوف على الزيادات، والحكم

المبحث الثاني: تخريج الحديث، والاختلاف بين الروايات ويشتمل على المطالب التالية:

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: الاختلاف في الكتابة: قبل خلق الخلق أو بعده؟

المطلب الثالث: الاختلاف في الكتابة من الله عز وجل: على النفس أو للنفس؟

المطلب الرابع: الاختلاف في الكتاب: فوق العرش أو تحت العرش؟

*** وفي خاتمة البحث أذكر أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.**

*** ثم أذكر قائمة بالإحالات على المراجع.**

تمهيد

تختلف روايات الحديث أحياناً بسبب تصرف الرواة فيها اختصـــاراً، أو بســـبب الرواية بالمعنى. وللعلماء طريقتهم في الموازنة والترجيح حال الاختلاف، وذلك بـــالنظر في حال الإسناد أو المتن أو لأسباب أخرى.

والبحث في اختلاف روايات هذا الحديث اقتضى التمهيــد بمطالـــب فـــي هــذه الموضوعات. وقد تناولتها باختصار يليق بالمقام، وإلا فإن كل موضوع منها يحتاج إلـــى بحث خاص به.

المطلب الأول: حكم الرواية بالمعنى

نقل الإمام ابن الصلاح اتفاق العلماء على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى لمن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفـــاوت بينها[2]، وتبعه في ذلك الإمام النووي،[3] وصرَّح الإمام الصنعاني بحرمته.[4]

واختلف العلماء في حكم الرواية بالمعنى لمـــن كـــان عالمـــاً عارفـــاً بالألفـــاظ ومقاصدها. ونقل ابن الصلاح اختلاف السلف فيه وأصـــحاب الحـــديث وأربـــاب الفقـــه والأصول، حيث جَوَّزه أكثرهم ولم يُجَوِّزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم.[5] وحكى النووى جواز الرواية بالمعنى عن جمهور السلف والخلف من الطوائف، واشترط لذلك أن يقطَعَ بأداء المعنى.[6] وفصَّل السخاوي في بيان اخـــتلاف العلماء في ذلك، وقرر رأي الجمهور بجواز الرواية بالمعنى.[7]

وحكى القاسمي[8] الجواز عن جماعة من الصحابة؛ منهم: علي، وابـــن عبـــاس، وأنس بن مالك، وأبو الدرداء، وواثِلة بن الأَسْقَع، وأبو هريرة رضي الله عنهم. وحكاه عن جماعة من التابعين؛ منهم: الحسن البصري، والشعبي، وعمرو بـــن دينـــار، والنخعـــي، ومجاهد، وعكرمة.

وينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول: أو كما قال، أو نحو هـــذا، وما أشبه ذلك من الألفاظ.[9]

المطلب الثاني: حكم اختصار متن الحديث

نقل ابن الصلاح خلاف العلماء في اختصار متن الحديث بروايــة بعضـــه دون بعض؛ فقال: "منهم من منع ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بـــالمعنى مطلقـــاً، ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى ...، ومنهم من جَوَّز ذلـــك وأطلـــق ولـــم يُفصِّل".[10] ورجّح التفصيل في المسألة؛ فقال: "والصحيح التفصيل؛ وأنه يجوز ذلـــك مـــن العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به؛ بحيث لا يَخْتل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه".[11] وعزا السخاوي هذا الرأي للجمهور[12].

وأجاز العلماء ذلك في حق الراوي رفيع المنزلة في الضبط والإتقان، أما إذا كان ممن يُتطرق إليه في ذلك التهمة؛ بحيث إذا رواه مرة تاماً ومرة ناقصاً، يُتهم فـــي حفظـــه وضبطه بأنه نسي في الثاني باقي الحديث، فواجبٌ عليه أن ينفي هذه الظِّنة عن نفسه بأن يروي الحديث تاماً.[13]

المطلب الثالث: منهج العلماء في دفع وَهْم التعارض في مختلف الحديث

عرَّف الإمام النووي مختلف الحديث؛ بقوله: "هو أن يأتي حديثان متضادان فـــي المعنى ظاهراً فيُوفَّق بينهما أو يُرجَّح أحدهما".[14] وذكر ابن الصلاح أهميـــة هـــذا العلـــم بقوله: "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغوَّاصون على المعاني الدقيقة".[15]

وأوَّل من صنف فيه الإمام الشافعي، ثم ابن قتيبة، وابن جرير، والطحـــاوي فـــي مشكل الآثار. وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه، حتى قال: "لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليـــأتني بـــه لأؤلـــف بينهما".[16]

ووضع العلماء منهجاً حال الاختلاف بين الأحاديث، وذلك بمحاولة الجمع بينهـــا أولاً، فإذا لم يمكن الجمع وكان أحدها ناسخاً والآخر منسوخ؛ فيعمـــل بالناســـخ ويتـــرك المنسوخ، أو يُصار إلى الترجيح بينها.[17]

وتكلم العلماء في وجوه الترجيح بين مختلف الحديث، فذكر ابن الصلاح أنها تزيد على خمسين وجهاً من وجوه الترجيح كالترجيح بكثـرة الـرواة أو بصـفاتهم[18]، وتبعـه الحازمي فذكر خمسين وجهاً،[19] وزادها العراقي فذكر عشرة وجوه ومائـة[20]، وقسَّـمها السيوطي إلى سبعة أقسام؛ هي:

الأول: الترجيح بحال الراوي، الثاني: الترجيح بالتحمل، الثالث: الترجيح بكيفيـة الرواية، الرابع: الترجيح بوقت الورود، الخامس: الترجيح بلفظ الخبر، السادس: التـرجيح بالحكم، السابع: الترجيح بأمر خارجي.

وذكر السيوطي في القسم الأول منها؛ المتعلق بحال الـراوي أربعـين وجهـاً، وسأذكر عدداً منها لأهميته في بيان منهج العلماء في الترجيح بـالأوثق والأكثـر حـال الاختلاف في الحديث.

من هذه الوجوه: كثرة الرواة... لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر أبعد مـن احتماله على الأقل. قلة الوسائط؛ أي علو الإسناد حيث الرجال ثقات؛ لأن احتمال الكـذب والوهم فيه أقل. حفظه بخلاف من يعتمد على كتابه. زيادة ضبطه؛ أي اعتناؤه بالحـديث واهتمامه به. أو يُتفق على عدالته. أو يذكر سبب تعديله. أو يكثـر مزكُّـوه. أو يكونـوا علماء. أو كثيري الفحص عن أحوال الناس. أو أكثر ملازمة لشيخه. أو الإسناد حجازي. أو رواته من بلد لا يرضون التدليس.[21]

وبالنظر في وجوه الترجيح هذه يتضح منهج العلماء في الترجيح حال الاخـتلاف بين الأحاديث، وهو نفس المنهج الذي سلكه العلماء في الترجيح حـال الاخـتلاف بـين روايات الحديث.

المطلب الرابع: تتبع العلماء ألفاظ الحديث عند الرواة، والوقوف على الزيادات، والحكم عليها

صرَّح ابن الصلاح بأهمية معرفة زيادات الألفاظ في روايات الحديث بعد النظـر فيها والمقارنة بينها، وذكر بأنه (فن لطيف يستحسن العناية به).[22] ونقل السـخاوي كـلام ابن الصلاح وزاد عليه؛ بأنه (يُعرف بجمع الطرق والأبواب)، ونقل عن ابن حبان ثنـاءه

على شيخه إمام الأئمة ابن خزيمة بقوله: "ما رأيت على أديم الأرض من يحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة زاد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن كلها نصب عينيه غيره".[23]

وذهب جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين إلى قبول الزيادة بشرط ورودها عن الثقة.[24] ونقل السخاوي عن جماعة منهم قبولها على الإطلاق بدون مراعاة الزيادة إن كان يتعلق بها حكم شرعي أم لا، غيّرت الثابت أم لا، أوجبت نقصاً من أحكام ثبتت بخبر آخر أم لا، علم اتحاد المجلس أم لا، كثر الساكتون عنها أم لا.[25] وعزا ابن حجر هذا القول لابن حبان، والحاكم، والنووي.[26]

إلا أن جماعة من العلماء لم يقبلوا زيادة الثقة على إطلاقها، حيث قيدوا قبولها باستواء الطرفين في الحفظ والإتقان، أو أن يكون راوي الزيادة أرفع من الآخر في ذلك. حكاه السخاوي عن الترمذي، وابن خزيمة، وابن عبد البر، والخطيب، وأبي بكر الصيرفي، وابن طاهر.[27]

ونقل الصنعاني عن ابن الصباغ اشتراطه أن لا يكون راوي الزيادة واحداً بينما الذي رواه بدونها جماعة؛ وكانت روايتهم جميعاً عن الشيخ في مجلس واحد، إذ يبعد أن يحفظ واحد ولا يحفظ جماعة ومجلس السماع والشيخ واحد.[28]

ونقل السخاوي عن أبي بكر الأبهري: تعليل عدم قبول الزيادة على الإطلاق، بأن "ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنا ويضعف أمرها ويكون معارضاً لها، وليست كالحديث المستقل؛ إذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للحديث من الرواي، وانفراده به، ويمتنع فيها سماع الجماعة أي في العادة لحديث واحد، وذهاب زيادة فيه عليهم ونسيانها إلا الواحد".[29]

وعلّق الإمام الصنعاني على المسألة بمثل هذا التعليل فقال: "إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة فيه، فإنها لو كانت محفوظة ما غفل الجمهور من رواته عنها، وينفرد واحد بحفظها دونهم مع توفر دواعيهم إلى الأخذ عنه وجمع حديثه، فإن ذلك يقتضي ريبة توجب التوقف عنها".[30]

وإذا كان الإمام الصنعاني قد جعل مخالفة الثقات بالزيادة يقتضي ريبة توجب التوقف عنها، فإن ابن حجر خطَّأ رواية الزيادة ولم يقبلها؛ وذلك في سياق ردِّه على مَنْ قَبِل الزيادة مطلقاً؛ حيث قال: "وفيه نظر كثير، لأنه يرد عليهم الحديث الذي يتحد مخرجه فيرويه جماعة من الحفاظ الأثبات على وجه ويرويه ثقة دونهم في الضبط والإتقان على وجه يشتمل على زيادة تخالف ما رووه إما في المتن وإما في الإسناد، فكيف تقبل زيادته وقد خالفه من لا يغفل مثلهم عنها لحفظهم أو لكثرتهم... والذي يغلب على الظن في هذا وأمثاله تغليط راوي الزيادة"[31].

وقول ابن حجر هذا ومَن سَبَقه يدل على منهج العلماء في الترجيح حال الاختلاف بين الروايات؛ وذلك بالنظر إلى الأوثق والأكثر من الرواة.

وقد اتبع الشافعي هذا النهج في اختلاف الحديث فرجّح رواية الأوثق؛ فقد ورد اختلاف بين رواية مالك عن نافع ورواية أيوب عنه، فقدّم رواية مالك على أيوب لكونه أوثق منه حيث قال: "لا أحسب عالما بالحديث وروايته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له من أيوب، ولمالك فضل حفظ لحديث أصحابه خاصة".[32]

كما إن الشافعي رجَّح رواية الأكثر؛ حيث قال: "إنما يغلط الرجل بخلاف مَنْ هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ؛ وهم عدد وهو منفرد".[33]

وأكَّده أيضاً في موضع آخر بقوله: "والعدد الكثير أولى أن لا يغلطوا من العدد القليل".[34]

وكذا فإن الدارقطني رجّح رواية الأوثق والأكثر؛ حيث سُأل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؟ فأجاب بقوله: "ينُظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، أو ما جاء بلفظة زائدة فتقبل تلك الزيادة من متقن، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه".[35]

وقد درجَ العلماء في كتب العلل على إيراد اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث وما تضمنته من زيادات، ورجحوا بينها باعتبار الأوثق والأكثر من الرواة.

لذا فإن ابن حجر علَّق على القول السابق للدارقطني؛ بقوله: "وقد استعمل الدارقطني ذلك في (العلل) و (السنن) كثيراً".[36]

ومثَّل ابن حجر على صنيع الدارقطني هذا فأورد قوله في حديث رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي عياش عن سعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنه ــ في النهي عن بيع الرطب بالتمر نسيئة: "قد رواه مالك وإسماعيل بن أمية وأسامة بن زيد والضحاك بن عثمان عن أبي عياش، فلم يقولوا نسيئة، واجتماعهم على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم ووهمه".[37]

وأذكر مثالاً آخر للدارقطني، حيث سُئل عن حديث اختُلف فيه على هشام بن عروة؛ فقال: "حدث به يزيد بن هارون عن ابن إسحاق ــ عن هشام ــ كذلك، وخالفه أصحاب هشام بن عروة؛ منهم سفيان الثوري، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، وجرير، ووكيع، وعمر بن علي المقدمي، وابن جريج، وليث بن سعد، وعبدة بن سليمان، وأبو حمزة، ومفضل بن فضالة، وغيرهم؛ ... وقولهم أولى بالصواب من قول ابن إسحاق؛ لاتفاقهم على خلافه".[38]

وقد أشار ابن الصلاح إلى عناية عدد من العلماء بمقارنة ألفاظ الرواة والوقوف على الزيادات؛ مثل أبي بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري، وأبي نعيم بن عدي الجرجاني، وأبي الوليد حسان بن محمد القرشي.[39]

المبحث الثاني

تخريج الحديث، والاختلاف بين الروايات

قال الإمام البخاري رحمه الله:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي).

المطلب الأول: تخريج الحديث

أخرجه البخاري[40]، والنسائي[41]، والبيهقي[42]، ثلاثتهم **من طريق مالك.**

وأخرجه البخاري[43]، ومسلم[44]، والنسائي[45]، وابن أبي الدنيا[46]، **أربعتهم من طريق مغيرة بن عبد الرحمن.**

وأخرجه البخاري[47]، والبيهقي[48] **كلاهما من طريق شعيب بن أبي حمزة.**

وأخرجه الحميدي[49]، وأحمد[50]، **كلاهما عن ابن عيينة**. ومن طريقه أخرجه مسلم[51]، وأبو يعلى[52]، وابن أبي الدنيا.[53]

وأخرجه أحمد[54]، والبغوي[55]، **كلاهما من طريق محمد**. وأخرجه أحمد **من طريق ورقاء اليشكري**[56]، **ومن طريق ابن أبي الزناد**[57]، ومن هذا الطريق أخرجه الخلال[58].

وأخرجه النسائي[59] **من طريق موسى.**

ثمانيتهم: (مالك، وابن عيينة، ومغيرة، وابن أبي الزناد، وورقاء، وشعيب، ومحمد، وموسى) عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وأخرجه البخاري[60] **من طريق أبي حمزة: محمد بن ميمون**، وأحمد[61] **من طريق شريك**. وأخرجه أحمد أيضاً[62]، والنسائي[63]، وابن حبان[64]، وأبو نعيم[65]، **أربعتهم من طريق سفيان الثوري.**

ثلاثتهم: (أبو حمزة، وشريك، والثوري) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وأخرجه الاسماعيلي[66] **من طريق أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة.**

وأخرجه البخاري **عن خليفة بن خياط**[67]، وله أيضاً **من طريق محمد بن إسماعيل**[68]، وأخرجه أبو يعلى[69] عن **محمد بن إسماعيل هذا**، وأخرجه أحمد[70] **عن علي ابن بَحْر**. وأخرجه الخلال[71] **من طريق يحيى بن خلف**، وابن حبان[72]، والطبراني[73] **كلاهما من طريق أحمد بن المقدام.**

خمستهم: (خليفة، ومحمد، وعلي بن بَحْر، ويحيى، وأحمد) عن معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم[74] **من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة.**

وأخرجه الترمذي[75]، وابن حبان[76]، **كلاهما من طريق الليث بن سعد**، وابن ماجه[77] **من طريق صفوان بن عيسى**، وابن أبي شيبة[78] **عن أبي خالد الأحمر**، وأخرجه

ابن ماجه[79] عن ابن أبي شيبة بإسناده. وأخرجه أحمد[80] **من طريــق يحيــى بــن ســعيد القطان.**

أربعتهم: (الليث، وصفوان، وأبو خالد، ويحيى) عن محمد بن عجلان، عن أبيه: عجلان المدني، عن أبي هريرة.

ورواه همام بن منبه عن أبي هريرة؛ كما في صحيفة همام[81]. ومن هذا الطريق أخرجه أحمد[82]، والخلال[83]، والبغوي[84].

المطلب الثاني

الاختلاف في الكتابة: قبل خلق الخلق أو بعده؟

أولاً: مقارنة روايات الحديث في الموضوع من جميع طرقه عند المصنفين

المصدر	حديث	طرق الحديث عن أبي هريرة	اللفظ
		عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة **(1)**	
البخاري	3194	1 ـ قتيبة عن المغيرة	لما قضى الله الخلق كتب في كتابه
مسلم	2751	قتيبة عن المغيرة	لما خلق الله الخلق كتب في كتابه
النسائي/ الكبرى	7750	قتيبة عن المغيرة	لما قضى الله الخلق كتب في كتابه
حسن الظن بالله	33	خالد بن خداش عن المغيرة	لما قضى الله الخلق كتب عنده في كتابه
البخاري	7453	2 ـ ابن أبي أويس عن مالك	لما قضى الله الخلق كتب
البيهقي/ الأسماء	ص 395	ابن أبي أويس عن مالك	لما قضى الله الخلق كتب

النسائي/ الكبرى	7757	زيد بن يحيى عن مالك	لما قضى الله الخلق كتب
البخاري	7422	3 ــ شعيب	إن الله لما قضى الخلق كتب عنده
البيهقي/ الاعتقاد	ص 70	بشر بن شعيب عن أبيه	لما قضى الله الخلق كتب في كتاب
البيهقي/ الأسماء	ص 416	بشر بن شعيب عن أبيه	لما قضى الله تعالى الخلق كتب في كتاب
الحميدي	1126	4 ــ ابن عيينة	ــ
مسلم	2751	زهير بن حرب عن ابن عيينة	ــ
أبو يعلى	6281	زهير بن حرب عن ابن عيينة	ــ
حسن الظن بالله	13	زهير بن حرب عن ابن عيينة	ــ
أحمد	2/ 242	ابن عيينة	ــ
النسائي/ الكبرى	7750	5ــ موسى	(لم يذكر لفظه)
أحمد	2/ 258	6 ــ محمد بن إسحاق	لما قضى الله الخلق كتب في كتابه
شرح السنة	4178	محمد بن إسحاق	لما قضى الله الخلق كتب كتاباً
أحمد	2/ 260	7 ــ ورقاء	لما خلق الله الخلق كتب كتابا
أحمد	2/ 358	8 ــ حسين بن علي عن ابن أبي الزناد	لما قضى الله الخلق كتب في كتاب

الخلال/السنة	327	داود عن عبد الرحمن بن أبي الزناد	لما قضى الله الخلق كتب في كتابه
		أبو صالح عن أبي هريرة (2)	
		*روايات الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة	
البخاري	7404	1 ـ أبو حمزة	لما خلق الله الخلق كتب في كتابه
أحمد	2/ 397	2 ـ شريك	**قبل أن يخلق السموات والأرض** إن الله عزو جل كتب كتاباً
أحمد	2/ 466	3 ـ سفيان الثوري	لما فرغ الله من الخلق كتب
النسائي/ الكبرى	7751	وكيع عن سفيان	لما فرغ الله من الخلق كتب
النسائي/ الكبرى	7751	أبو داود الحفري عن سفيان	لما فرغ الله من الخلق كتب
ابن حبان	6143	أحمد بن يونس عن سفيان	لما خلق الله الخلق كتب في كتابه
الأصفهاني/ الحلية	87/7	أحمد بن يونس عن سفيان	لما خلق الله الخلق كتب في كتاب
		*رواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة	
الاسماعيلي	1/ 362	1ـ أبو حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة	لما قضى الله الخلق كتب في كتاب

		عن قتادة عن **أبي افع عن أبي هريرة (3)** عن معتمر بن سليمان عن أبيه	
البخاري	7553	1 ــ خليفة بن خياط	لما قضى الله الخلق كتب كتابا
البخاري	7554	2 ــ محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة	إن الله كتب كتابا **قبل أن يخلق الخلق**
أبو يعلى	6432	محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة	إن الله كتب كتابا **قبل أن يخلق الخلق**
أحمد	2/ 381	3 ــ علي بن بَحْر	لما خلق الله عز وجل خلقه كتب
الخلال/ السنة	328	4 ــ يحيى بن خلف	لما قضى الله الخلق كتب الله في كتاب عنده
ابن حبان	6144	5 ــ أحمد بن المقدام	لما خلق الله الخلق كتب في كتاب عنده
الطبراني/الأوسط	2910	أحمد بن المقدام	لما قضى الله الخلق كتب في كتاب
		عن **عطاء بن ميناء عن أبي هريرة (4)**	
مسلم	2751	1 ــ الحارث	لما قضى الله الخلق كتب في كتابه
		عن ابن عجلان **عن أبيه عن أبي هريرة (5)**	
الترمذي	3543	1 ــ الليث بن سعد	إن الله حين خلق الخلق كتب
ابن حبان	6145	الليث بن سعد	حين خلق الله الخلق كتب

ابن ماجه	189	2 ـ صفوان	كتب ربكم عل نفسه **قبل أن يخلق الخلق**
ابن ماجه	4295	3 ـ أبو خالد الأحمر	إن الله عز وجل لما خلق الخلق
ابن أبي شيبة	8/ 105	أبو خالد الأحمر	لما خلق الله الخلق كتب
أحمد	2/ 433	4 ـ يحيى بن سعيد	لما خلق الله الخلق كتب
		همام بن منبه عن أبي هريرة (6)	
صحيفة همام	14	**عن همام بن منبه عن أبي هريرة**	لما قضى الله الخلق كتب كتاباً
أحمد	2/ 313	1 ـ معمر بن راشد	لما قضى الله الخلق كتب كتاباً
الخلال/ السنة	326	معمر بن راشد	لما قضى الله الخلق كتب كتاباً
شرح السنة	4177	معمر بن راشد	لما قضى الله الخلق كتب كتاباً

ثانياً: نتائج المقارنة بين روايات الحديث:

ورد الحديث من ستة طرق عن أبي هريرة؛ وهي:

1ـ طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

2ـ طريق أبي صالح، عن أبي هريرة.

3ـ طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة.

4ـ طريق عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة.

5ـ طريق ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.

6ـ طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة.

وبالنظر في ألفاظ الحديث في هذه الطرق يتضح التالي:

1) اتفقت ثلاثة طرق في الرواية عن أبي هريرة بلفظ جاء فيه أن الكتابة بعد الخلق، وهي رواية الأعرج، وعطاء بن ميناء، وهمام بن منبه.

وبالرغم من كثرة الرواة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، إلا أنهم لم يختلفوا في حديثهم على أبي الزناد؛ سوى ابن عيينة؛ حيث رواه مختصراً بدون هذه الجملة. وهذا اختصار من إمام عارف، ما تركه متميزٌ عما نقله غير متعلق به، ولم يختلَّ البيان ولم تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، كما اشترط ابن الصلاح[85]، وأما رواية موسى فقد اختصرها المصنف لورودها في سياق رواية غيره.

2) في الطرق الثلاثة الأخرى: اختلفت الرواية على وجهين:

الأول: موافق لرواية الأعرج، وعطاء، وهمام؛ حيث جاء فيها أن الخلق قبل الكتابة: (لما قضى الله الخلق كتب في كتابه).

جاء التعبير في أكثر الروايات بالفعل الماضي (قضى) وهو بمعنى: حكم وأتقن وفرغ وأمضى. قال ابن فارس: "القاف والضاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته، قال تعالى: (فقضاهن سبع سماوات)[86]"[87].

وجاء في بعضها بلفظ: (لما خلق الله الخلق كتب في كتابه)، وبلفظ: (لما فرغ الله من الخلق كتب)، وبلفظ: (حين خلق الله الخلق كتب). وكل ألفاظه هذه تدل على أن الخلق سابق للكتابة.

الثاني: مخالف للروايات السابقة؛ جاء فيها أن الكتابة قبل الخلق: (كتب ربكم على نفسه قبل أن يخلق الخلق).

وسأتناول الاختلاف بين هذه الطرق بالدراسة:

أولاً: طريق أبي صالح السمان، عن أبي هريرة:

أ ــ رواه عن أبي صالح: أبو حصين، والأعمش. ورواية أبي حصين موافقة لرواية الأعرج وعطاء وهمام؛ جاء فيها أن الخلق قبل الكتابة.

ب ــ اتفقت رواية اثنين من الرواة عن الأعمش؛ هما: أبو حمزة، وسفيان، على أن الخلق قبل الكتابة، وهو موافق لرواية أبي حصين عن الأعمش.

ج ــ خالف شريك ــ وحده ــ في الرواية عن الأعمش، فقال في حديثه: (قبل أن يخلــق السماوات والأرض، إن الله عز وجل كتب كتاباً). والمخالفة في جعل الكتابة قبــل الخلق، ثم خصصت هذه الرواية من دون سائر الروايات في الحديث (الخلق) بخلق السماوات والأرض.

وبمزيد من البحث في تراجم هؤلاء الرواة يتبين خطأ رواية شــريك، ومخالفتــه الأوثق فضلاً عن الأكثر، والصواب: رواية سفيان وأبي حمزة. وتفصيل ذلك على النحــو التالي:

بالنسبة لشريك:ــ

1ــ وصفه ابن معين بأنه صدوق ثقة، إلا أنه لا يتقن ويغلط. وذكر أبو زرعة أنه كثيــر الغلط. واتهمه ابراهيم بن سعيد الجوهري بالخطأ في أربعمائة حديث.

2ــ خطَّأه أبو داود في حديث الأعمش خاصة؛ حيث قال:"ثقة يخطئ على الأعمش".
قلت: حديثه هذا من روايته عن الأعمش.

3ــ قدَّم ابن معين وأحمد بن حنبل رواية غير شريك على روايته عند المخالفة، فقال ابــن معين: "شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحبّ إلينا منــه"، وروى معاويــة قال: "سمعت أحمد يقول شبيهاً بذلك"، أي بما سبق من قول ابن معين.[88]
قلت: شريك خالف غيره، بل خالف من هو أوثق منه.

4ــ وصفه بالتدليس عبد الحق الإشبيلي وابن القطان[89]، إلا أن ابن حجر ذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[90]؛ بحيث تقبل روايته، مع أنه عنعن في هذا الحديث.

5ــ اضطرب حديثه واختلط لما تولى قضاء الكوفة، "فسماع المتقدمين عليه الذين ســمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط...، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيــرة"[91]، وذكر ابن حبان أنه تولى قضاء الكوفة سنة خمسين ومائة[92]، فيكون اختلاطه بعدها.

قلت: الرواي عنه محمد بن سابق التميمي ــ توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين[93] ــ لم يُذكر في عداد من روى عنه قبل الاختلاط[94]، ويحتمل أن يكون قد سمع منه متأخراً بعد الاختلاط؛ لأن ما بين وفاة محمد بن سابق وزمن اختلاط شريك مدة طويلة تبلغ ثلاثاً وستين عاماً.

أما بالنسبة لسفيان الثوري:

فقد قال عنه ابن معين وغير واحد من العلماء: "أمير المؤمنين في الحديث"[95]، وكان ابن معين لا يُقدِّم عليه أحداً في زمانه في الفقه والحديث والزهد وكل شئ[96]، وكان وهب ويحيى بن سعيد القطان يقدمان سفيان على مالك[97] وهو إمام دار الهجرة ورأس المتقنين وكبير المثبتين[98]، ونُقل عن ابن معين قوله: "ليس أحد يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان"[99]. بل إن أبا داود نصَّ بالقول: "سفيان أعلم الناس بالأعمش"[100].

وبذلك فإن سفيان أثبت من شريك عموماً، وفي الرواية عن الأعمش خصوصاً. وقد تابع سفيان الثوري على حديثه أبوحمزة السكري وهو ثقة فاضل كما قال ابن حجر.

وبهذا يتضح لنا خطأ رواية شريك التي خالفت رواية سفيان وأبي حمزة في ذِكْر الكتابة قبل الخلق في الحديث.

تدليس الأعمش في هذا الطريق:

يلحظ الباحث أن رواية الأعمش عند البخاري ــ وغيره ــ جاءت بالعنعنة. ومع ذلك فقد قبل الأئمة تدليسه؛ لأنه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين. وحاول الباحث الوقوف على المزيد من التوجيهات لرواية البخاري حديث الأعمش معنعناً. وتتلخص هذه التوجيهات فيما يلي:

أ ــ احتمل ابن الصلاح تدليس رواة الصحيحين كما أشار ابن حجر[101]، وتبعه النووي حيث قال: "وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى"[102].

ب ــ رواية البخاري من طريق الأعمش عن أبي صالح السمان. وقد احتمل الذهبي تدليس الأعمش من هذا الوجه؛ حيث قال: "وربما دلس عن ضعيف، ولايدري به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في

شيوخ أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل **وأبي صالح السمان،** فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال".[103]

ج ــ روى البخاري الحديث من طريقين آخرين؛ هما: طريق الأعرج، وطريق أبي رافع، كلاهما عن أبي هريرة بنحو حديث الأعمش.

ثانياً: طريق محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة:

روى الحديث عن ابن عجلان أربعة من الرواة. وبالنظر في رواياتهم يتبين ما يلي:

أ ــ اتفق ثلاثة منهم: الليث بن سعد، وأبو خالد الأحمر، ويحيى بن سعيد القطان في حديثهم **على أن الكتابة بعد الخلق.**

ب ــ خالف صفوان بن عيسى ــ وحده ــ في الرواية عن ابن عجلان؛ فقال في حديثه: **(كتب ربكم على نفسه قبل أن يخلق الخلق).**

وبذلك فإن صفوان خالف رواية الأكثر.

وبالنظر في أحوال هؤلاء الرواة يتبين أن صفوان قد خالف أيضاً رواية الأوثق، وذلك للأسباب التالية:

1 ــ أخرج البخاري لصفوان تعليقاً، كما رمز له المزي وابن حجر، وقال المزي: "استشهد به البخاري في الصحيح"[104].

قلت: أخرج له البخاري حديثاً واحداً فقط، معلقاً، شاهداً لحديث الباب.[105] وأخرج له مسلم أيضاً حديثاً واحداً فقط في المتابعات.[106]

وفي المقابل فإن البخاري ومسلم احتجا بالثلاثة الآخرين الذين خالفهم صفوان.

2 ــ صفوان بن عيسى، ويحيى بن سعيد القطان كلاهما بصري، إلا أن رواية يحيى بن سعيد مقدمة على رواية صفوان؛ حيث قال الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد: "كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة".[107]

3 ــ الليث بن سعد ويحيى بن سعيد أوثق من صفوان بدرجات كبيرة. وسأذكر بعض أقوال النقاد فيهم ليتضح الفرق الكبير بينهم وبين صفوان.

الليث بن سعد:

قال عنه أحمد: "ثقة ثبت"، وقال مرة: "ما أصح حديثه". وقال ابن المديني: "ثقة ثبت". ووثقه ابن معين، والنسائي، وصالح، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، واحتجَّ أبو حاتم بحديثه وأثنى عليه. وقال الشافعي: "الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به"، وكذا قال يحيى بن بكير.[108]

يحيى بن سعيد القطان:

قال علي بن المديني: "ما رأيت أثبت من يحيى القطان"، وقال مرة أخرى: "ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان"، وروى عبد الله بن الإمام أحمد؛ قال: "سمعت أبي يقول: حدثني يحيى القطان، وما رأت عيناي مثله"، وقال أيضاً:"كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وروى الأثرم عن الإمام أحمد قوله: "يحيى القطان ما كان أضبطه، وأشد ثقة، كان محدثاً"، وروى صالح بن الإمام أحمد عن أبيه تقديمه يحيى بن سعيد على عبد الرحمن ابن مهدي ووكيع، وروى أبو رزعة قال: "قلت لابن معين: يحيى القطان فوق ابن مهدي؟ قال: نعم".[109]

أما صفوان بن عيسى الزهري:

فقد قال عنه أبو حاتم: "صالح الحديث"[110]، ووثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: "وُثِّق"[111] بصيغة التمريض التي توحي بأنه توثيق من متساهل. وبالرغم من عدم وجود جرح فيه، إلا أنه لا يوجد فيه توثيق لمعتبر. وهذا التوثيق لا يقارن بما ورد من توثيق في يحيى القطان والليث بن سعد؛ حيث وثقهما أئمة الجرح والتعديل المعتبرين مثل أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني.

ومع أن ابن حجر وثق صفوان بقوله: "ثقة"[112]، إلا أنه قال في يحيى القطان: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة"[113]، وقال في الليث بن سعد: "ثقة ثبت فقيه إمام مشهور"[114]، وبذلك فإن صفوان في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند ابن حجر لتوثيقه بصيغة مفردة، بينما يحيى القطان والليث في المرتبة الثانية لتكرار صيغة التوثيق فيهما.

من ذلك كله يتضح أن صفوان خالف رواية الأكثر والأوثق، فروايته (كتب ربكم على نفسه قبل أن يخلق الخلق) شاذة، والمحفوظ رواية الليث والقطان وأبو خالد في أن الكتابة بعد الخلق.

ثالثاً: طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن قتادة عن أبي رافع، عن أبي هريرة:

روى الحديث عن معتمرخمسة رواة، وتنقسم رواياتهم على النحو التالي:

أ ــ رواه أربعة: خليفة بن خياط، وعلي بن بَحْر، ويحيى بن خلف، وأحمد بن المقدام بلفظ جاء فيه أن الكتابة بعد الخلق؟

ب ــ خالف محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة ــ وحده ــ فرواه بلفظ: (إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق الخلق) أي أن الكتابة قبل الخلق!

ويلحظ الباحث أن البخاري رواه على الوجهين: من طريق محمد بن إسماعيل، ومن طريق خليفة بن خياط، كل منهما بلفظه السابق، مما يزيد في الإشكال. وهو ما سنحاول البحث عن جواب له في هذا المبحث.

ويبدو للباحث ترجيح الرواية التي فيها أن الكتابة بعد الخلق على رواية محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة؛ التي جاء فيها أن الكتابة قبل الخلق، وذلك لأن ابن أبي سَمِينَة خالف الأكثر؛ وهم أربعة كما سبق بيانه.

ويتأكد الترجيح بالنظر في أحوال الرواة أيضاً، للأسباب التالية:

1ــ ابن أبي سَمِينَة راوي الحديث لم يخرج له البخاري إلا هذا الحديث.[115] قال ابن حجر: "لم أر عنه في الجامع شيئاً إلا هذا الموضع"[116] يريد هذا الحديث موضع الدراسة الآن.

وفي المقابل فإن أكثر الرواة الذين خالفهم ابن أبي سَمِينَة يتقدمون عليه في ذلك؛ فقد خالفه أحمد بن المقدام؛ وقد أخرج له البخاري احتجاجاً. قال ابن حجر في هدي الساري: "أخرج له البخاري والترمذي والنسائي وابن خزيمة في صحيحه، قد احتجوا به".[117] قلت: روى له البخاري في صحيحه سبعاً وثلاثين حديثاً بالمكرر.

وخالفه علي بن بَحْر؛ وقد أخرج له البخاري تعليقاً.

وخالف يحي بن خلف؛ وقد أخرج له مسلم وغيره.

2ـ مع أن ابن أبي سَمِينَة ثقة؛ وثقه ابن حجر[118]، والذهبي، وأبو حاتم، وصالح جزرة[119]، إلا أن بعض من خالفه لا يقل عن رتبته، بل إن التوثيق فيمن خالفه أكثر مما ورد فيه من توثيق.

فقد خالفه علي بن بَحْر[120]، وقد وثقه ابن حجر، وأبو حاتم، وابن قانع، وأحمد، وابن معين، والدار قطني، والعجلي، وابن حبان، والحاكم.[121]

وتابعَ عليَّ بن بَحْر على لفظ حديثه، أحمدُ بن المقدام؛ قال عنه ابن حجر في التقريب: "صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته"[122]، في حين وثقه صالح جزرة، ومسلمة بن قاسم، وابن عبد البر، وابن حبان، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث محله الصدق"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن خزيمة: "وكان كيساً صاحب حديث"، وقال ابن عدي: "هو من أهل الصدق، حدث عنه أئمة الناس، وسمعت أبا عروبة يثني عليه"، وأورد ابن عدي طعن أبي داود فيه وأجاب بأنه مما لا يؤثر فيه.[123]

وتابعه أيضاً على لفظ حديثه، يحيى بن خلف؛ قال عنه ابن حجر في التقريب: "صدوق"[124]، وأخرج له مسلم وغيره.

وتابعه أيضاً خليفة بن خياط ــ شيخ البخاري ــ قال عنه ابن حجر في التقريب: "صدوق ربما أخطأ، وكان أخبارياً علامة".[125]

وبذلك يتضح أن رواية الكتابة بعد الخلق أرجح من رواية ابن أبي سَمِينَة التي جاء فيها أن الكتابة قبل الخلق، فقد تأيدت بكثرة الرواة الذين رووها على الوجه المخالف لرواية ابن أبي سَمِينَة، وتأيدت بالأسباب الأخرى.

ومع أن ابن أبي سَمِينَة ثقة لم يطعن فيه أحدٌ، إلا أن أبا داود توقف في صحة حديث أخرجه عنه، ووهَّمه لأجله؛ حيث قال: "ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل بن سمينة، وأحسبه وهم؛ لأنه كان يحدثنا من حفظه".[126] لذا فإن العلماء قالوا بأن الثقة قد يخطئ[127]، ولعلَّ هذا مما وقع فيه الخطأ أو التصرف الذي أخلّ بالمعنى.

الحكمة من إيراد البخاري رواية محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة:

أخرج البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (بل هو قرآن مجيد، في لوح محفوظ)، (والطور، وكتاب مسطور)

قال: **وقَالَ لِي خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ: غَلَبَتْ أَوْ قَالَ سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ).**

وقال: **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ).**

رواه البخاري من طريقين:

الأولى: عن خليفة بن خياط عن معتمر، بإسناده، موافقاً للفظ أكثر الرواة، جاء فيه أن الخلق قبل الكتابة.

والثانية: عن محمد بن أبي غالب عن محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة عن معتمر، بإسناده، وجاء في لفظه أن الكتابة قبل الخلق.

وقد تبين أن ابن أبي سَمِينَة خالف في ذلك أكثر الرواة، وأن روايته هذه شاذة، والمحفوظ رواية من روى أن الخلق قبل الكتابة.

كما إن البخاري رواه من طريق الأعرج، ومن طريق أبي صالح السمان، بنحو رواية خليفة، جاء فيها أن الخلق قبل الكتابة.

ويتساءل الباحث عن سبب إيراد البخاري لرواية ابن أبي سَمِينَة هذه مع مخالفتها لرواية خليفة من هذا الطريق، ومخالفتها للروايات الأخرى عنده أيضاً؟

والظاهر أن الإمام البخاري أورد رواية ابن أبي سمنية لفائدة إسنادية مهمة حيث جاء فيها تصريح سليمان التيمي بالسماع من قتادة، وسماع قتادة من أبي رافع، وسماع أبي رافع من أبي هريرة.

بينما رواية خليفة جاءت عنهم جميعاً بالعنعنة.

وأرى أن الإمام البخارى لم يورد رواية ابن أبي سَمِينَة في الأصـــول بـــل فـــي المتابعات للفائدة الإسنادية المذكورة، وربما لأنها تشتمل أيضاً على فائدة أخرى في المتن؛ حيث جاء فيها: (إن رحمتى سبقت غضبي) بالجزم بخلاف الرواية الأخرى التـــي تـــردد فيها لفظ الراوي. ولم يوردها البخاري لأجل لفظها الذي فيه سبق الكتابة علـــى الخلـــق، وذلك لمخالفتها جميع الروايات عنده حيث جاء فيها سبق الخلق على الكتابة.

ويؤيد هذا الاعتقاد الملاحظات التالية:

1 ــ أورد البخاري في الأصل رواية خليفة ــ بعد الترجمة مباشرة ــ ثم أورد رواية ابن أبي سَمِينَة تابعة لها، للفائدة الإسنادية المشار إليها.

2 ــ رواية "سبق الكتابة على الخلق" جاءت من رواية البخاري عن محمد بن أبي غالـــب عن ابن أبي سَمِينَة عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن قتادة بإسناده.

وهذا إسناد نازل جداً عند البخاري، ومن عادته أن يروي عن بعضـــهم بإســـناد أعلى من ذلك. قال ابن حجر: "وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجة بالنســـبة لحـــديث معتمر؛ فإنه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد؛ فعنده في العلم والجهاد والدعوات والأشربة والصلح واللباس عدة أحاديث أخرجها مسدد عن معتمر. ودرجتين بالنسبة لحديث قتـــادة، فإنه عنده الكثير من رواية شعبة عنه بواسطة واحد عن شعبة، وقد سمع من محمـــد بـــن عبدالله الأنصاري؛ والأنصاري سمع من سليمان التيمي".[128]

وقد تتبعتُ رواية البخاري من طريق معتمر، فوجدت أن معظم رواياتـــه جـــاء بواسطة راوٍ واحدٍ فقط بين البخاري ومعتمر.[129] وأكثـــر مـــن الروايـــة عنـــه بواســـطة مسدد.[130]

ووجدت أن كثيراً من رواياته عن قتادة جاءت بواسطة رجلين[131]، وجاء في عدد غير قليل بواسطة ثلاثة رواة.[132] ومن النادر الوقوف على إســـناد لـــه بواســـطة أربعـــة رواة[133]؛ كما في إسناد حديث ابن أبي سَمِينَة هذا. لذا فإن إسناده هذا نازل درجة بالنســـبة لمعتمر، ودرجتين بالنسبة لقتادة كما قال ابن حجر.

ويدل على نزول الإسناد أن الرواي عنه في هذا الإسناد محمد بن أبي غالب هو من أقران الإمام البخاري، ولم يخرج عنه في الصحيح سوى حديثين؛ هذا أحدهما.[134]

وابن أبي سَمِينَة الذي روى عنه بواسطة هنا؛ هو من شيوخ البخاري؛ أخرج عنه في التاريخ الكبير بلا واسطة، وقد سمع منه مَنْ حدث عن البخاري مثل صالح جزرة وموسى بن هارون.[135]

وبناء عليه؛ فإن الأمام البخاري لم يورد حديث ابن أبي سَمِينَة احتجاجاً، وإنما أورده عقب رواية خليفة بن خياط للفائدة الإسنادية المذكورة سابقاً.7

المطلب الثالث

الاختلاف في كتابة الله عز وجل: على النفس أو للنفس؟

أولاً: مقارنة روايات الحديث في الموضوع

المصدر	حديث	طرق الحديث عن أبي هريرة	اللفظ
جميع المصادر		**(1) الأعرج عن أبي هريرة**	—
جميع المصادر		**(2) أبو رافع عن أبي هريرة**	—
جميع المصادر		**(3) عطاء بن ميناء عن أبي هريرة**	—
جميع المصادر		**(4) همام بن منبه عن أبي هريرة**	—
		(5) أبو صالح عن أبي هريرة	
		* روايات الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة	
البخاري	7404	1 ـ أبو حمزة	يكتب على نفسه
أحمد	2/ 397	2 ـ شريك	**كتب كتاباً بيده لنفسه**

أحمد	2/ 466	3 ــ سفيان الثوري	ـ
النسـائي/ الكبرى	775 1	وكيع عن سفيان	ـ
النسـائي/ الكبرى	775 1	أبو داود الحفري عن سفيان	ـ
ابن حبان	614 3	أحمد بن يونس عن سفيان	يكتبه على نفسه
الأصفهاني/الحلية	87/7	أحمد بن يونس عن سفيان	كتبه على نفسه
		* رواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة	
الاسماعيلي	1/ 362	1ــ أبو حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة	ـ
		(6) عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة	
الترمذي	354 3	1 ــ الليث بن سعد	كتب بيده على نفسه
ابن حبان	614 5	الليث بن سعد	كتب بيده على نفسه
ابن ماجه	189	2 ــ صفوان	كتب ربكم على نفسه بيده
ابن ماجه	429 5	3 ــ أبو خالد الأحمر	كتب بيده على نفسه
ابن أبي شيبة	8/ 105	أبو خالد الأحمر	كتب بيده على نفسه
أحمد	2/ 433	4 ــ يحيى بن سعيد	كتب بيده على نفسه

ثانياً: نتائج المقارنة:

بالنظر في روايات الحديث يتضح التالي:

1 ــ اتفق أربعة من الرواة: الأعرج، وأبو رافع، وعطاء، وهمام، في راية الحديث عن أبي هريرة دون اللفظ الخاص بالكتابة (على النفس أو للنفس).

2 ــ ورد الحديث من رواية أبي صالح، وعجلان، عن أبي هريرة بزيادة اللفظ المذكور. واختلف اللفظ عندهما على وجهين:

الأول: جاء فيه أن الكتابة على نفسه سبحانه وتعالى (كتب، يكتب على نفسه).

الثاني: جاء فيه أن الكتابة لنفسه سبحانه وتعالى (كتب كتاباً عنده لنفسه).

وبالنظر في طرق الحديث يتضح أن شريكاً تفرد بروايته عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة على الوجه الثاني (كتب كتاباً عنده لنفسه). وخالف شريكٌ، أباحمزة السكري وسفيان الثوري ــ عند ابن حبان والأصفهاني ــ حيث ورد عندهما بلفظ (على نفسه).

وشريك صدوق يخطئ كثيراً وتغير حفظه منذ ولي قضاء الكوفة، والذين خالفهما أوثق منه ، وهما أبو حمزة السكري ثقة، وسفيان الثوري ثقة حافظ. وقد أخطأ شريك في مسألة سبق الكتابة على الخلق كما تم بيانه ومناقشته تفصيلاً في ذلك الموضع ولا حاجة لتكراره هنا، وأخطأ أيضاً في روايته أن الكتاب تحت العرش وليس فوقه كما سيأتي بيانه في المطلب اللاحق. ورواية شريك هنا خطأ، والصواب رواية الثوري وأبي حمزة السكري.

وخالفَ شريكٌ رواية عجلان، حيث اتفق الرواة عنه بلفظ (على نفسه).

وإذا أَمْعَنَ الباحث النظر في اللفظين يجد الاختلاف بينهما في المعنى، فلفظه الأول يدل على أن الكتابة على النفس، والتعبير بـ (على) مضافة إلى نفسه تبارك وتعالى يدل على معنى إلزامه سبحانه نفسه من نفسه. وهذا المعنى يناسب السياق؛ حيث أراد الله تبارك وتعالى أن يؤكد لعباده سبق الرحمة على الغضب بكتابة ذلك على نفسه. والتأكيد يقتضي أن تكون الكتابة على النفس كعادة الناس في توثيق الحقوق لأصحابها.

وهذا مطابق لما ورد في القرآن الكريم من قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[cxxxvi]، فعبَّر القرآن بلفظ ﴿على﴾ في سياق كتابة الرحمة على نفسه تبارك وتعالى.

قال ابن كثير في معناها: "أي أوجبها على نفسه الكريمة تفضلاً منه وإحساناً وامتناناً"[cxxxvii]، ثم أورد ابن كثير حديث أبي هريرة هذا شاهداً لمعنى الآية. وقال القرطبي: "أي أوجب ذلك بخبره الصدق، ووعده الحق، فخوطب العباد على ما يعرفونه من أنه من كتب شيئاً فقد أوجبه على نفسه".[cxxxviii]

وأما اللفظ الآخر ـ في رواية شريك ـ (لنفسه) فإنه لا يناسب السياق، إذ التعبير باللام يفيد الاختصاص، أي اختصاص الكتابة لنفسه سبحانه وتعالى، والله سبحانه مستغنٍ بعلمه عن مخلوقاته. قال ابن التين: "وأما كتبه فليس للاستعانة لئلا ينساه، فإنه منزه عن ذلك لا يخفى عنه شئ، وإنما كتبه من أجل الملائكة الموكلين بالمكلفين".[cxxxix]

وقد وصف القرآن علم الله تبارك وتعالى في قوله سبحانه: ﴿ **قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنسَى** ﴾[cxl]. قال ابن كثير في معنى الآية: "أي لا يشذ عنه شيء ولا يفوته صغير ولا كبير ولا ينسى شيئاً، يصفُ علمه تعالى بأنه بكل شيء محيط وأنه لا ينسى شيئاً تبارك وتعالى وتقدس وتنزه، فإن عِلْمَ المخلوق يعتريه نَقْصَان: أحدهما عدم الإحاطة بالشيء، والآخر نسيانه بعد علمه، فنزه نفسه عن ذلك."[cxli]

المطلب الرابع

الاختلاف في الكتاب: فوق العرش أو تحت العرش؟

أولاً: مقارنة روايات الحديث في الموضوع من جميع طرقه عند المصنفين

المصدر	حديث	طرق الحديث عن أبي هريرة	اللفظ
		عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة(1)	
البخاري	3194	1 ـ قتيبة عن المغيرة	فهو عنده فوق العرش

مسلم	2751	قتيبة عن المغيرة	فهو عنده فوق العرش
النسائي/ الكبرى	7750	قتيبة عن المغيرة	فهو عنده فوق العرش
حسن الظن بالله	33	خالد بن خداش عن المغيرة	فهو عنده فوق العرش
البخاري	7453	2 ــ ابن أبي أويس عن مالك	عنده فوق عرشه
البيهقي/ الأسماء	ص395	ابن أبي أويس عن مالك	فهو عنده فوق العرش
النسائي/ الكبرى	7757	زيد بن يحيى عن مالك	وهو عنده فوق العرش
البخاري	7422	3 ــ شعيب	عنده فوق عرشه
البيهقي/ الاعتقاد	ص 70	بشر بن شعيب عن أبيه	فهو عنده فوق العرش
البيهقي/ الأسماء	ص416	بشر بن شعيب عن أبيه	فهو عنده فوق العرش
الحميدي	1126	4 ــ ابن عيينة	ــ
مسلم	2751	زهير بن حرب عن ابن عيينة	ــ
أبو يعلى	6281	زهير بن حرب عن ابن عيينة	ــ
حسن الظن بالله	13	زهير بن حرب عن ابن عيينة	ــ
أحمد	242/2	ابن عيينة	ــ
النسائي/ الكبرى	7750	5ــ موسى	فهو عنده فوق العرش
أحمد	258/2	6 ــ محمد بن إسحاق	فهو عنده فوق العرش

شرح السنة	4178	محمد بن إسحاق	فهو عنده فوق عرشه
أحمد	260/2	7 ـ ورقاء	فهو عنده فوق العرش
أحمد	358/2	8 ـ حسين بن علي عن ابن أبي الزناد	فهو عنده فوق العرش
الخلال/السنة	327	داود عن ابن أبي الزناد	وهو عنده على العرش
		أبو صالح عن أبي هريرة (2)	
		*روايات الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة	
البخاري	7404	1 ـ أبو حمزة	وهو وضع عنده على العرش
أحمد	397/2	2 ـ شريك	**فوضعه تحت عرشه**
أحمد	466/2	3 ـ سفيان الثوري	على عرشه
النسائي/ الكبرى	7751	وكيع عن سفيان	على عرشه
النسائي/ الكبرى	7751	أبو داود الحفري عن سفيان	وهو فوق العرش
ابن حبان	6143	أحمد بن يونس عن سفيان	وهو مرفوع فوق العرش
الأصفهاني/الحلية	87/7	أحمد بن يونس عن سفيان	**مرفوع تحت العرش**

		*رواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة	
الاسماعيلي	362/1	1ـ أبو حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة	فهو عنده فوق العرش
		عن قتادة عن **أبي افع عن أبي هريرة (3)** عن معتمر بن سليمان عن أبيه	
البخاري	7553	1 ـ خليفة بن خياط	فهو عنده فوق العرش
البخاري	7554	2 ـ محمد بن إسماعيل	عنده فوق العرش
أبو يعلى	6432	محمد بن إسماعيل	ـ
أحمد	381/2	3 ـ علي بن بحر	فهو عنده على العرش
الخلال/ السنة	328	4 ـ يحيى بن خلف	فهو عنده فوق العرش
ابن حبان	6144	5 ـ أحمد بن المقدام	عنده فوق العرش
الطبراني/الأوسط	2910	أحمد بن المقدام	ـ
		عن **عطاء بن ميناء عن أبي هريرة** (4)	
مسلم	2751	1 ـ الحارث	ـ
		عن ابن عجلان **عن أبيه عن أبي هريرة** (5)	
الترمذي	3543	1 ـ الليث بن سعد	ـ
ابن حبان	6145	الليث بن سعد	ـ

ابن ماجه	189	2 ــ صفوان	ــ
ابن ماجه	4295	3 ــ أبو خالد الأحمر	ــ
ابن أبي شيبة	105/8	أبو خالد الأحمر	ــ
أحمد	433/2	4 ــ يحيى بن سعيد	ــ
		همام بن منبه عن أبي هريرة (6)	
صحيفة همام	13	**عن همام بن منبه عن أبي هريرة**	عنده فوق العرش
أحمد	313/2	1 ــ معمر بن راشد	عنده فوق العرش
الخلال/ السنة	326	معمر بن راشد	عنده فوق العرش
شرح السنة	4177	معمر بن راشد	عنده فوق العرش

ثانياً: نتائج المقارنة بين روايات الحديث:

بالنظر إلى لفظ الحديث من طرقه الستة جميعاً، يتضح أن بعض الرواة اختصر اللفظ المتعلق بوضع الكتاب فلم يذكره في حديثه؛ ولم يُخِلّ هذا الاختصار بالمعنى، في حين ذكر الباقون اللفظ؛ وقد جاءس عندهم على الوجوه التالية:

1) فوق العرش 2) على العرش 3) تحت العرش (عرشه)

واللفظ من الوجه الأول والثاني بمعنى واحد وهو الفوقية، أي أن الكتاب فوق العرش، والاختلاف هنا لا يؤثر لأنه من قبيل الرواية بالمعنى.

واللفظ في الوجه الثالث على النقيض منهما، حيث صرح بأن الكتاب تحت العرش. ولا بد من دفع التعارض بين الروايات.

وسأتناول ألفاظ الحديث من كل طريق من طرقه الستة في هذا الموضوع.

الطريق الأولى: ألفاظ الرواة عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة:

ورد الحديث من ثمانية طرق عن أبي الزناد، بإسناده. وقد اتفق سبعة من الرواة على روايته بلفظ (فوق)، وورد من وجه آخر عن أحدهم بلفظ (على)، في حين اختصره ابن عيينة فلم يذكره في حديثه. وهذا من قبيل الرواية بالمعنى.

الطريق الثانية: ألفاظ الرواة عن أبي صالح، عن أبي هريرة:

ورد الحديث من طريق أبي حصين عن أبي صالح، بإسناده، وجاء بلفظ **(فوق)**. وورد أيضاً من طُرق عن الأعمش، عن أبي صالح، بإسناده، واختُلف على الأعمش في لفظه؛ مرة بلفظ (تحت عرشه)، ومرة أخرى بلفظ **(فوق العرش)** أو **(على العرش)**. وسيأتي بيان الاختلاف بالتفصيل مع الترجيح، بعد الانتهاء من عرض ألفاظ الحديث من جميع طرقه.

الطريق الثالثة: ألفاظ الرواة عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة:

ورد الحديث من خمسة طرق عن معتمر، بإسناده. رواه أربعة بلفظ **(فوق)**، وعبر أحدهم مرة بلفظ **(على)**، وكذا لفظ الخامس.

الطريق الرابعة: لفظ الحديث من طريق عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة:

ورد الحديث عند مسلم من طريق الحارث عن عطاء، بإسناده. ولفظ الحديث عنده مختصر؛ لم يذكر فيه هذا الطرف.

الطريق الخامسة: ألفاظ الرواة عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة:

ورد الحديث من أربعة طرق عن ابن عجلان، بإسناده. وجاء اللفظ فيها جميعاً مختصراً؛ لم يرد فيه هذا الطرف.

الطريق السادسة: لفظ الحديث من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة:

ورد الحديث من طريق معمر، عن همام، بإسناده. ولفظ الحديث عنده **(فوق)**.

خلاصة الرواية في الطرق الستة:

1) ورد الحديث مختصراً من طريقين عن أبي هريرة؛ وهما:
   = طريق ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.
   = طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة.

2) ورد الحديث من ثلاثة طرق بلفظ يدل على أن الكتاب فوق العرش، وهي:
   = طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.
   = طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة.

= طريق معمر بن راشد عن همام عن أبي هريرة.

3) ورد الحديث من طريق واحدة؛ وهي طريق أبي صالح عن أبي هريرة، على وجهين متعارضين: أحدهما فيه: أن الكتاب فوق العرش، والثاني: أن الكتاب تحت العرش.

تفصيل اختلاف الرواة في لفظ الحديث على الأعمش:

روى الحديث عن الأعمش ثلاثة: أبو حمزة، وشريك، والثوري، وجاء اللفظ عندهم على النحو التالي:

= رواه أبو حمزة بلفظ يدل على الفوقية: **(وهو وضع عنده على العرش)**.

= رواه شريك بلفظ: **(فوضعه تحت عرشه)**.

= رواه عن الثوري أربعة، وورد الحديث عند ثلاثة منهم بلفظ **(فوق)** أو **(على)** الذي يدل على الفوقية؛ وهم: أحمد بن حنبل، ووكيع، وأبو داود الحفري.

والرابع: أحمد بن يونس؛ اختلف عليه في لفظه على الوجهين:

1ـ رواه ابن حبان عن محمد بن عبد الرحمن السامي، عنه بلفظ **(فوق)**، وافق بذلك رواية أبي حمزة.

2ـ رواه أبو نعيم، عن جماعة من شيوخه عن محمد بن عبد الله الحضرمي، بلفظ **(فهو مرفوع تحت العرش)** وافق بذلك رواية شريك.

الترجيح في اختلاف الرواة على الأعمش:

الراجح من الروايات السابقة رواية أبي حمزة السكري وسفيان الثوري، التي جاء فيها أن الكتاب فوق العرش، وذلك لأن أبا حمزة ثقة فاضل؛ أخرج له الستة، وسفيان ثقة حافظ فقيه إمام عابد أمام حجة؛ كما ذكر ابن حجر.[cxlii]

واختلاف الرواة على سفيان لا يضر، لأن أكثر الرواة عنه وأوثقهم: أحمد، ووكيع، وأبو داود الحفري رووه بلفظ يدل على أنه فوق العرش.

وأحمد بن يونس رواه عن سفيان ــ عند ابن حبان ــ بلفظ وافــق فيــه الثلاثــة السابقين، في حين ورد من وجه آخر ــ عند أبي نعيم ــ بلفــظ: (فهــو مرفــوع تحــت العرش).

وأحمد بن يونس ثقة حافظ كما ذكر ابن حجر في التقريب[cxliii]، والراوي عنه عند ابن حبان: محمد بن عبد الرحمن السامي، ثقة.[cxliv] والراوي عنه عند أبي نعيم: محمد بــن عبدالله الحضرمي، ثقة أيضاً[cxlv]، إلا أن محمد بن عثمان بن أبي شيبة ــ وهو من أقرانــه ــ خطَّأه في أحاديث، وكذا أنكر موسى بن هارون عليه بعض الأحاديث، لكن ابن حجــر ذكر بأن الصواب معه[cxlvi]. وذكر الذهبي أن الدار قطني عدد له ثلاثة أوهام، واعتــرض عليه بأنه من كلام الأقران في بعضهم البعض.[cxlvii]

قلت: ومع أن الحضرمي ثقة جليل، إلا أنه قد يخطئ، وذلك بسبب كثرة الرواية، فقد ذكر أبو بكر بن أبي دارم الحافظ أنه كتب عنه مائة ألف حديث.[cxlviii] وانتقاد العلمــاء عليه يدل على أن في بعض حديثه شئ، وقد وجدت أن الدار قطني قد اعترض عليه فــي حديثين في كتابه العلل[cxlix].

ويحتمل أن يكون في كتاب الحلية لأبي نعيم خطأ طبــاعي، أو تصــحيف مــن الناسخ، وذلك لعدم استقامة المعنى في الظاهر؛ حيث جاء فيه: (فهو مرفوع تحت العرش) لا يستقيم التعبير بالرفع مع كونه تحت العرش، فالأولى أن يكون الرفع بالنســبة للعــرش فوقه وليس تحته.

وأما رواية شريك عن الأعمش، فقد أخطأ فيها شريك، وهو صدوق يخطئ كثيراً وتغير حفظه كما قال ابن حجر[cl]، وخطَّأه أبو داود في حديث الأعمــش خاصــة؛ حيــث قال:"ثقة يخطئ في حديث الأعمش"[cli]، وحديثه هذا من روايته عن الأعمش. وقــد ســبق الكلام عليه في المبحث السابق. وقد خالف شريك هنا الأكثر والأوثق.

الترجيح بين مختلف روايات الحديث:

من خلال العرض السابق يرجح الباحث الروايات التي جاء فيها أن الكتاب فــوق العرش، ويرى خطأ رواية من روى أن الكتاب تحت العرش، وذلك لأن أكثر الرواة عــن

أبي هريرة رووه بلفظ جاء فيه أن الكتاب فوق العرش، وهم: الأعــرج، وأبــي رافــع، وهمام. بينما الرواية التي فيها أن الكتاب تحت العرش جاءت من بعض طريــق الحــديث عن الأعمش وحده. وقد ترجح للباحث خطأ مَنْ رواه عن الأعمش بهذا اللفــظ، وصــحة حديث مَنْ رواه عنه موافقاً للفظ الجمهور عن أبي هريرة.

الخاتمة

لقد اجتهد الباحث في جمع طرق الحديث، ودراسة الاختلاف بين ألفاظه، ثم رجَّح بينها؛ مبيناً الصواب منها والخطأ. وبذل الباحث جهده في الترجيح على منهج المحــدثين كما تقرر في المقدمة؛ وذلك بالنظر في الروايات من جهة الأكثر والأوثق في الرواة.

واقتضى ذلك النظر في اختلاف لفظ الحديث عن الشيخ الواحد، والبحــث عمَّــن خالف في حديثه من التلاميذ وذلك بالمقارنة مع روايات باقي التلاميذ، والنظر في درجــة المخالف مقابل درجة باقي الرواة، مع الكشف عن أسباب المخالفة من الوهم والاضطراب وسوء الحفظ والاختلاط والتدليس. ويسجل الباحث أهم النتائج على النحو التالي:

1 ــ بلغت طرق الحديث ــ بحسب ما توفر للباحث من كتب السنة ــ ســبعة وأربعــين طريقاً عن المصنفين، وستة طرق عن الصحابي.

2 ــ ترجح للباحث خطأ رواية الحديث بلفظ الكتابة قبل الخلق، وأن الكتاب تحت العرش، وأن كتابة الله عز وجل لنفسه.

وتبين أن الصواب بخلاف ذلك: أي أن خلق الخلق أسبق من الكتابــة، وأن الكتــاب فوق العرش، وأن كتابة الله عز وجل على نفسه سبحانه وتعالى.

3 ــ تبين أن شريك بن عبد الله النخعي أخطأ في رواية الحديث فــي المواضــع الثلاثــة المشار إليها سابقاً جميعاً؛ فرواها بخلاف رواية أكثر الرواة وأوثقهم.

4 ــ تفرَّد شريك برواية الحديث بلفظ: (لنفسه) عن سائر الرواة في جميع طرق الحديث.

5 ــ تفرَّد شريك دون سائر الرواة في طرق الحديث بلفظ: (يخلق **السماوات**) ، بدل لفــظ (يخلق **الخلق**).

6 ــ تفرَّد شريك دون باقي الرواة عن الأعمش بلفظ: (قبل أن يخلــق... كتــب كتابــاً)، ويتبين بذلك صحة قول أبي داود فيه: "ثقة يخطئ على الأعمش"، وصــحة مــا ورد عن الإمام أحمد وابن معين من ردِّ رواية شريك عند مخالفته غيره، كما سبق بيانه.

6 ــ مخالفة شريك لأكثر الرواة وأوثقهم في الرواية بلفظ: (تحت العــرش) بــدل (فــوق العرش) كما ورد عن أكثر الرواة عن الأعمش، وكما ورد فــي الطــرق الخمســة الأخرى.

7 ــ ترجيح احتمال أن يكون سماع محمد بن سابق التميمي من شريك بعد اختلاطه؛ علماً بأن العلماء لم ينصوا على سماعه منه قبل الاختلاط أم بعده.

8 ــ الإمام البخاري قد ينزل في إسناده لفائدة مهمة كما سبق بيانه من نزوله فــي إســناد الحديث من طريق ابن أبي سمينة لفائدة التصريح بالسماع في مواضع من الإســناد. وتبين للباحث بأن ابن أبي سمينة ليس من رواة الصحيح عند البخاري.

9 ــ الإمام البخاري قد يروي الرواية المحفوظة وفي مقابلها الرواية الشاذة فــي المــتن لفائدة إسنادية، لا أن تكون مقصودة في ذاتها.

وفي الختام: أحمد الله عزَّ وجل أن أتمَّ لي إنجاز هذا البحــث بتوفيقــه وســداده، وأسأله سبحانه أن يجعله عملاً صالحاً نافعاً لنا في الدنيا والآخرة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مراجع البحث

[1] قمت بتطبيق هذا المنهج في نماذج من الحديث ــ أثناء التدريس ــ حيث جمعت كافة ألفاظ روايات الحديث الواحد، مع تقطيعها إلى مقاطع، مبيناً الإسناد في كل رواية، وقارنت بينها، ووقفت على فوائد حديثية كثيرة من جهة الإسناد والمتن، ووقفت على مواضع الاختلاف والاتفاق بين الروايات، وكيفية التصرف في الرواية أو الخطأ في الرواية، وأقرب الألفاظ إلى لفظ النبي صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأرجو أن أوفق إلى ترتيب ذلك في منهجية حديثة منضبطة.

[2] المقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح للعراقي (226،227)، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1969م.

[3] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام جلال الدين السيوطي (98/2)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة الثانية 1979م.

[4] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني (392/2)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة السلفية ــ المدينة المنورة.

[5] المقدمة لابن الصلاح (226).

[6] تدريب الرواي (99/2).

[7] فتح المغيث شرح ألفيه الحديث للعراقي (241/2 ــ 250) دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة الأولى 1983م، وانظر/ اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر للمناوي (436/2 ــ 444) مكتبة الرشد ــ الرياض، الطبعة الأولى 1991م، ومناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى تأليف: د. عبد الرزاق الشايجي، د. السيد محمد نوح، دار ابن حزم للطباعة والنشر ــ بيروت.

[8] قواعد التحديث ص (221) تأليف: محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الأولى 1979م.

[9] انظر/ المقدمة لابن الصلاح (226، 227). وفتح المغيث (249/2).

[10] المقدمة لابن الصلاح (227).

[11] المقدمة لابن الصلاح (227).

[12] فتح المغيب (253/2).

[13] انظر/ المقدمة لابن الصلاح 228، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تأليف: الشيخ/ أحمد شاكر، (144)، دار الكتب العلمية ــ بيروت، وتدريب الراوي 104/2، وفتح المغيث 254/2 ، وتوضيح الأفكار 393/2.

[14] التقريب للنواوي بشرحه تدريب الراوي للسيوطي (196/2).

[15] المقدمة (285).

[16] المصدر السابق (285).

[17] المقدمة لابن الصلاح (286،285).

[18] المقدمة لابن الصلاح (286).

[19] انظر/ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي.

[20] التقييد والإيضاح ((286 ــ 289).

[21] تدريب الراوي (198/2 ــ 200) باختصار.

[22] المقدمة لابن الصلاح (111).

[23] فتح المغيث (212/1).

[24] انظر/ المقدمة (111)، وفتح المغيث (213/1)، وتوضيح الأفكار (17/2).

[25] فتح المغيث (213/1).

[26] النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ: ابن حجر العسقلاني (687/2)، تحقيق: د. ربيع بن هادي، من مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1984م.

[27] فتح المغيث (213/1).

[28] توضيح الأفكار (17/2).

[29] فتح المغيث (214/1).

[30] توضيح الأفكار (19/2).

[31] النكت على ابن الصلاح (688/2).

[32] اختلاف الحديث؟؟؟ (294/1).

[33] المصدر السابق.

[34] الأم (153/2) للإمام محمد بن إدريس الشافعي ت 204، تحقيق: محمد بن زهدي النجار، دار المعرفة ــ بيروت، الثانية.

[35] النكت على ابن الصلاح (689/2).

[36] النكت على ابن الصلاح (689).

[37] النكت على ابن الصلاح (689).

[38] العلل (88/3) للإمام على بن عمر الدارقطني ت385، تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة ــ الرياض، الأولى 1985.

[39] المقدمة لابن الصلاح (111)، وانظر فتح المغيث (111/1، 112).

[40] صحيح البخاري (التوحيد/ قول الله: (ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت256هــ ، كما في فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ت 852هــ (440/13 رقم 7453) إخراج : الشيخ محب الدين الخطيب، ترقم: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وإشراف: الشيخ عبد العزيز بن باز. دار المعرفة ــ بيروت.

[41] السنن الكبرى (التعبير/ الرحمة والغضب 418/4 رقم 7757) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، د. سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الأولى 1991م.

[42] الأسماء والصفات ص (395) للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي ت 458هــ ، تعليق وتصحيح الشيخ محمد زاهد الكوثري، المركز الإسلامي للكتاب.

[43] (بدء الخلق/ ما جاء في قول الله: (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه)، كما في فتح الباري (287/6 رقم 3194).

[44] صحيح مسلم (التوبة/ سعة رحمة الله تعالى وأنها تسبق غضبه 2107/4 رقم2751) للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

[45] السنن الكبرى للنسائي (التعبير/ الرحمة والغضب 417/4 رقم 7750).

[46] حسن الظن بالله (ص44 رقم 33) للحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا ت208هــ، حققه وخرجه: مخلص محمد، دار طيبة ــ الرياض، الأولى 1988.

[47] (التوحيد/ باب: (وكان عرشه على الماء، وهو رب العرش العظيم) كما في فتح الباري (404/13 رقم 7422).

[48] الاعتقاد ص(70)للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي، (ت 458هــ)، تصحيح وتعليق: كما الحوت، طبعة عالم الكتب، الثانية 1985، والأسماء والصفات ص(416) للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي، (ت 458).

[49] المسند (478/2 رقم 1126) للحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي ت 219هــ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.

[50] المسند (242/2) للإمام الحافظ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت 241هــ ، دار الكتب العلمية ــ بيروت.

[51] صحيح مسلم (التوبة/ سعة رحمة الله تعالى وأنها تسبق غضبه 2108/4 رقم2751).

[52] المسند (169/11 رقم 6281) للحافظ أحمد بن علي التميمي الموصلي ت 307 هــ، تحقيق وتخريج: حسين سلم أسد، دار المأمون للتراث ــ دمشق، الأولى 1987م.

[53] حسن الظن بالله، لابن أبي الدنيا، ص(25 رقم 13).

[54] مسند أحمد (258/2).

[55] شرح السنة (الرقاق/ الرجاء وسعة رحمة الله عز وجل 376/14 رقم 4178) للإمام الحسين بن مسعود البغوي؟؟؟، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الأولى 1983م.

[56] مسند أحمد (260/2).

[57] مسند أحمد (358/2).

[58] السنة، ص(268 رقم 327) لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ت 311هــ، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية ــ الرياض، الأولى 1989م.

[59] السنن الكبرى للنسائي (التعبير/ الرحمة والغضب 417/4 رقم 7750).

[60] في التوحيد/ قول الله: (ويحذركم الله نفسه)، وقوله: (تعلم ما نفسي ولا أعلم ما في نفسك)، كما في فتح الباري (384/13 رقم 7404).

[61] مسند أحمد (397/2).

[62] مسند أحمد (466/2).

[63] السنن الكبرى للنسائي (التعبير/ الرحمة والغضب 417/4 رقم 7751).

[64] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (12/14 رقم 6143) للإمام محمد بن حبان البستي ت 354هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، 1993م.

[65] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (87/7) للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الفكر.

[66] كتاب المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الاسماعيلي (362/1) لأبي بكر أحمد الاسماعيلي، دراسة وتحقيق: د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم ــ المدينة، الأولى 1990م.

[67] (التوحيد/ قول الله: (بل هو قرآن مجيد، في لوحط محفوظ)، (والطور وكتاب مسطور)، كما في فتح الباري (522/13 رقم 7553).

[68] صحيح البخاري، كما في الموضع السابق رقم (7554).

[69] مسند أحمد (316/11 رقم 6432).

[70] مسند أحمد (381/2).

[71] السنة للخلال (269،268 رقم 328).

[72] صحيح ابن حبان (13/14 رقم 6144).

[73] المعجم الأوسط (421/3 رقم 2910) للحافظ سليمان بن أحمد الطبراني ت 360هـ ، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف ــ الرياض، الأولى 1987م.

[74] صحيح مسلم (التوبة/ سعة رحمة الله تعالى وأنها تغلب غضبه 2108/4 رقم 2751).

[75] سنن الترمذي (الدعوات/ خلق الله مائة رحمة 549/5 رقم3543) للإمام محمد بن عيسى الترمذي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الثانية 1975م.

[76] صحيح ابن حبان (14/14 رقم 6145).

[77] سنن ابن ماجه (المقدمة/ باب فيما أنكرت الجهمية 67/1 رقم 198) للإمام محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

[78] المصف في الأحاديث والآثار (كتاب ذكر رحمة الله/ باب ما ذكر في سعة رحمة الله 105/8) للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر ــ بيروت، 1989م.

[79] سنن ابن ماجه (الزهد/ ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة 1435/2 رقم 4295).

[80] مسند أحمد (433/2).

[81] صحيفة همام بن منبه (ص 46 رقم 14)، تحقيق وتخريج: د. رفعت فوزي عبد اللطيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى 1985م.

[82] مسند أحمد (313/2).

[83] السنة للخلال (ص 268 رقم 326).

[84] شرح السنة للبغوي (الرقاق/ الرجاء وسعة رحمة الله عز وجل 375/14 رقم 4177).

[85] انظر/ المقدمة لابن الصلاح (227).

[86] سورة فصلت، آية: 12.

[87] معجم مقاييس اللغة (99/5) لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الثانية 1972م.

[88] انظر هذه الأقوال وغيرها في تهذيب التهذيب (334/4 ــ 337) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852هــ طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، الطبعة الأولى.

[89] المصدر السابق (337/4).

[90] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص 67) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ت 852هــ ، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الأولى 1997م.

[91] الثقات لابن حبان (444/6) للإمام محمد بن حبان البستي ت 354، دار الفكر، الأولى 1975م.

[92] انظر/ المصدر السابق.

[93] انظر/ تقريب التهذيب ترجمة (5897) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ت 852هــ ، تحقيق: محمد عوامة، طباعة دار البشائر الإسلامية ــ بيروت، الثانية 1988م.

[94] انظر/ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (250 ــ 257) لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال ت 939هــ ، تحقيق ودراسة: عبد القيوم عبد رب النبي ، دار المأمون للتراث ــ دمشق، الأولى 1981م.

[95] تهذيب التهذيب (99/4).

[96] المصدر السابق.

[97] المصدر السابق.

[98] التقريب (6424).

[99] تاريخ ابن معين (364/3) للإمام يحيى بن معين ت 233هــ ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الأولى.

[100] تهذيب الكمال (79/12) لأبي الحجاج يوسف المزي ت 742هــ ، تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الأولى 1980م.

[101] النكت على كتاب ابن الصلاح (635/2).

[102] التقريب للنواوي مع شرحه تدريب الراوي للإمام عبد عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (230/1)، تحقيق: عبدالوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الثانية 1979م.

[103] ميزان الاعتدال في نقد الرجال (316/3) للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت 748 هــ ، دراسة وتحقيق: علي محمد عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الأولى 1995م.

[104] تهذيب الكمال (208/13).

[105] أخرج البخاري حديث صفوان في (الرقاق/ باب لا عيش إلا عيش الآخرة رقم 6412).

[106] أخرجه مسلم في (الصيد والذبائح/ باب تحريم أكل لحم الحمر الأنسية رقم 1802).

[107] تهذيب التهذيب (191/11).

[108] انظر هذه الأقوال في تهذيب الكمال (260/24 ــ 272).

[109] انظر هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (190/11 ــ 192).

[110] انظر/ الجرح والتعديل (425/4) للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت 327هــ ، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، الأولى 1952م. ولفظ "صالح الحديث" جاء في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وحديثه يكتب للاعتبار كما بين ابن أبي حاتم، وذلك يعنى أنه دون درجة الاحتجاج، بل فيه ضعف ويصلح للتقوى بالمتابعة والشاهد. انظر/ الجرح والتعديل

(37/2)، والمقدمة لابن الصلاح (ص 110)، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص 153، 183) لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ت 1304هــ، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الثالثة 1987م.

[111] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (504/1) للحافظ محمد بن أحمد الذهبي 748 هــ ، دار الكتب العلمية ــ بيروت، الأولى 1983م.

[112] تقريب التهذيب (ترجمة 2940).

[113] تقريب التهذيب (ترجمة 7557).

[114] تقريب التهذيب (ترجمة 5684).

[115] تم البحث عن ذلك من خلال الحاسوب.

[116] فتح الباري (527/13).

[117] هدي الساري (387) لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة ــ بيروت.

[118] التقريب لابن حجر (ترجمة 5733).

[119] تهذيب الكمال (481/24).

[120] التقريب لابن حجر (ترجمة 4691).

[121] انظر/ تهذيب الكمال (326/20 ــ 330).

[122] التقريب لابن حجر (ترجمة رقم 110).

[123] الكامل في ضعفاء الرجال (180/1) للحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني ت 365هــ ، دار الفكر، الثالثة 1988م.

[124] التقريب لابن حجر (ترجمة رقم 7539).

[125] التقريب لابن حجر (ترجمة رقم 1743).

[126] سنن أبي داود (187/1) للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

[127] انظر/ الرفع والتكميل (198).

[128] فتح الباري (527/13،526).

[129] انظر الأحاديث بالأرقام التالية: 2304، 3374، 5870، 4744، 3946، 5830، 6271، 3634، 6289، 7017، 7271، 3128، 7508.

[130] انظر الأحاديث بالأرقام التالية: 129، 311، 1078، 2149، 2691، 2823، 3747، 5583، 6311، 6367.

[131] انظر الأحاديث بالأرقام التالية: 21، 44، 291، 321، 412، 413، 415، 531، 532، 575، 581، 597، 723، 743، 788، 1015، 1317، 1690، 1572.

[132] انظر الأحاديث بالأرقام التالية: 65، 81، 128، 268، 284، 465، 709، 1495، 1501، 1756، 1764.

[133] انظر الحديث رقم 1593.

[134] الحديث الأخر، أخرجه البخاري في (الاستئذان/ باب الاحتباء باليد وهو القرفصاء رقم 6272).

[135] انظر/ فتح الباري (526/13، 527).

[cxxxvi] سورة الأنعام، آية: (54).

[cxxxvii] تفسير القرآن العظيم (136/2) للإمام اسماعيل بن عمر بن كثير ت 774هــ، دار الفكر ــ بيروت، الأولى 1980م.

[cxxxviii] الجامع لأحكام القرآن (435/6) للإمام محمد بن أحمد القرطبي ت 671هــ، دار الشعب ــ القاهرة، الثانية.

[cxxxix] فتح الباري (385/13).

[cxl] سورة طه، آية: (52).

[cxli] تفسير ابن كثير (156/3).

[cxlii] انظر/ التقريب لابن حجر (ترجمة 6348، و 2445).

[cxliii] التقريب لابن حجر (ترجمة 63).

[cxliv] انظر/ الجرح والتعديل لابن لأبي حاتم (298/7)، والإرشاد في معرفة علماء الحديث (879/3) للخليل بن عبد الله الخليلي ت 446هـ ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر، مكتبة الرشيد ـ الرياض. وتذكرة الحفاظ (697/2) للحافظ محمد ابن أحمد الذهبي ت 748هـ ، طبعة دار الفكر العربي.

[cxlv] انظر/ سؤالات حمزة السهمي للدار قطني (72/1) للحافظ على بن عمر الدارقطني 385هـ، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الأولى. وتذكرة الحفاظ (662/2). وسير أعلام النبلاء (41/14) للحافظ محمد ابن أحمد الذهبي ت 748هـ ، التحقيق بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة السادسة 1989م.

[cxlvi] لسان الميزان (264/5) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852هـ ، دار الفكر، الأولى 1987م.

[cxlvii] تذكرة الحفاظ (662/2).

[cxlviii] تذكرة الحفاظ (662/2).

[cxlix] العلل الواردة في الأحاديث النبوية (168/3، 116/5) للحافظ على بن عمر الدارقطني 385هـ ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة ـ الرياض، الطبعة الأولى.

[cl] التقريب لابن حجر (ترجمة 2878).

[cli] تهذيب التهذيب (334/4 ـ 337).